





مجلة كلية الآداب

Journal of the faculty of arts

مجلة كلية الآداب مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدرها كلية الآداب بجامعة بنغازي

ISSN: 2523 – 1871

العدد
55
يونيو 2023

Instagram_ Account Facebook_ Account Twitter_ Account

هذا شعارنا

مجلة كلية الآداب

1958
Journal
of the faculty of arts

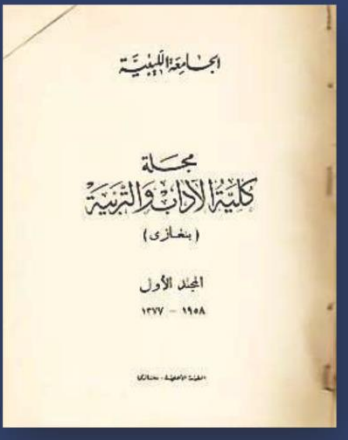
الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية للمجلة الصادرة عن
الوكالة الدولية للترقيم الدولي

ISSN: 2523 – 1871

حقوق النشر والطبع محفوظة
كلية الآداب - جامعة بنغازي

مجلة كلية الآداب
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الآداب
بجامعة بنغازي

صدر العدد الأول من المجلة
العام **1958**
تحت اسم
مجلة كلية الآداب والتربية



اسرة تحرير المجلة

أولاً: هيئة تحرير المجلة:

1- أ.د. ارويعي محمد على قناوي	رئيس هيأة التحرير	4- رمضان فرج العيص	عضو التحرير
2- د.خالد محمد الهدار	مدير التحرير	5- د.عائشة سعيد امتوبل	عضو التحرير
3- أ.د. محمد أحمد الوليد	عضو التحرير	6- د. عبد الكريم محمد قناوي	عضو التحرير

ثانياً: الهيئة الاستشارية

7- أ.د. عزالدين يونس الدرسي أستاذ تاريخ - جامعة بنغازي

8- أ.د. محمد عثمان الطبولي أستاذ علم اجتماع - جامعة بنغازي

9- أ.د. عبد الرحيم البدري أستاذ علم نفس - جامعة بنغازي

10- أ.د.إدريس مختار القبائلي أستاذ مكتبات – جامعة بنغازي

11- أ.د.رحاب يوسف أستاذ علم المعلومات - جامعة بني سويف - مصر

12- أ.د.حنان بيزان أستاذ علم المعلومات الأكاديمية الليبية - طرابلس

13- أ.د. منصف المسماري أستاذ جغرافيا- جامعة بنغازي

14- أ.د . الصيد الجيلاني أستاذ جغرافيا - جامعة بنغازي

15- أ.د. إبراهيم أحمد المهدوي أستاذ مكتبات- جامعة بنغازي

16- أ.د. زينب محمد عبد الكريم زهري أستاذ علم اجتماع - جامعة بنغازي

17- أ.د. عبدالكريم الماجري استاذ تعليم عالٍ بالجامعات التونسية.

18- Michel Vincent استاذ في الاثار الكلاسيكية بجامعة بواتييه ورئيس البعثة الاثرية الفرنسية في ليبيا

19- Sébastien Garnier استاذ مشارك بجامعة باريس 1 قسم اللغة العربية

ثالثاً: المنسق الفني للمجلة:

20- أ.نور الدين على المشاي

رابعا: المدقق اللغوى (لغة عربية):

21- أ.د. أحمد مصباح اسحيم

خامساً: الاخراج الفني:

22- أيمن عبدالفتاح المسلاتي

محتويات العدد

- ثنائية الحرب والسلام ، قراءة أسلوبية نقدية في معلَّقة زهير	د. زكية خليفة العقوري	19
- التوافق النفسي الاجتماعي لدى طلبة الجامعة النازحين وغير النازحين وفقاً لبعض المتغيرات	د.زينب أحمد الاوجلي	66
- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي (دراسة تحليلية)	د.سعاد فرج علي شبيك	114
- فاعلية استخدام استراتيجية العصف الذهني في تنمية التفكير النافذ والانجاز الاكاديمي لدى طلبة الدراسات العليا بجامعة بنغازي	د.ميرفت خميس التارقي	144
- السمات الفنية لزخارف فيلا الممثل التراجيدي الرومانية بمدينة صبراته الاثرية	د.عبدالمنعم عثمان المبروك	190
- السياسة الفرنسية اتجاه التطور السياسي والدستوري في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية 1949-1951	أ.د.أحمد مراجع نجم	216
- اتجاهات العاملين بالمدارس العامة في مدينة بنغازي نحو دمج اطفال التوحد والصعوبات التي يوجهونها وفقاً لمجموعة من المتغيرات	د. عائدة منصور بدر د. شوق صالح سويسي	258
- عرض كتاب: دوني روك، سنيسيوس أسقف كيريني، وأقليم كيرينايكي إبان العصر البيزنطي (الحياة اليومية لسكان برقة القديمة)،	د. خالد محمد الهدار	317
- Rousseau et la quête de l'authenticité : une critique de l'éducation et de la société	Dr. Eman Mahmoud Mursi	324

أولاً

الدراسات والبحوث باللغة العربية

الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي

[دراسة تحليلية]

د. سعاد فرج علي شبيك

قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بنغازي

souad.shebbik@uoh.edu.ly

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين على المجتمع الليبي. وليبيا بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي أصبحت ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لكثير من المهاجرين غير الشرعيين، كما تحولت في الفترات الأخيرة من مركز عبور إلى مركز استقرار لهم؛ الأمر الذي أدى إلى تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية التي انعكست على المجتمع. عليه فإن اهتمام الدراسة ينصب في وصف الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية وتحليلها لهذه الظاهرة على المجتمع الليبي حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات، كما تبنت مجموعة من التوصيات استناداً لما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

كلمات مفتاحية:

الهجرة غير الشرعية – الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية – المجتمع الليبي.

The social and economic repercussions of illegal Immigration on Libyan society

Abstract:

The study aims to know the social and economic repercussions of illegal immigrants on Libyan society. Libya, by virtue of its strategic geographical location, has become a corridor and a transit and attraction area for many illegal immigrants. It has also transformed in recent times from a transit center into a settlement center for them. Which led to the growth of several negative social phenomena that affected society. Accordingly, the interest of the study is to describe and analyze the social and economic repercussions of this phenomenon on Libyan society. The study adopted the descriptive and analytical approach, and reached a set of conclusions. It also adopted a set of recommendations based on the results reached by the study.

Key words: Illgal emigration– social and economic repercussions– Libyan society

المقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية متعددة الأبعاد والآثار التي تعاني منها أغلب المجتمعات مع اختلاف حجم الظاهرة وتفاوتها من مجتمع لآخر، كما تعد من القضايا التي ترهق المجتمعات، وذلك من منطلق تداعياتها وانعكاساتها التي تخلفها من زيادة في معدلات الجريمة والاتجار بالبشر والمخدرات وانتشار الأمراض والأوبئة وتنامي الجماعات الإرهابية. وليبيا بسبب موقعها الاستراتيجي وبحكم موقعها الجغرافي المحاذي للدول الأفريقية أصبحت منطقة عبور للآلاف من المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا ونتيجة للإجراءات الصارمة التي اتخذتها أوروبا لمنع تدفق المهاجرين إليها تحولت ليبيا إلى منطقة استقرار لهؤلاء المهاجرين نظراً لما يعانيه المجتمع الليبي من التردي في الأوضاع الأمنية.

لهذا يشكل المهاجرون غير الشرعيين خطراً بخاصة مع تزايد أعدادهم، وقد أدى هذا التزايد إلى بروز العديد من الآثار والانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يتطلب الوقوف على هذه الآثار والانعكاسات من أجل تضافر الجهود لمكافحاتها والحد منها.

مشكلة الدراسة:

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية – الظاهرة العالمية– تهديداً حقيقيا للأمن والاستقرار المجتمعي، والمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات لم يسلم من تبعات هذه الظاهرة مشكلة بذلك تحدياً كبيراً له على مختلف الأصعدة، حيث تعد ليبيا معبراً مائياً وبرمائياً، بسبب موقعها الجغرافي وقربها من أوروبا ، لهذا أصبحت السواحل الليبية نقطة الانطلاق الرئيسة للمهاجرين، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ما يقارب من (80%) من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا ينطلق معظمهم من ليبيا إلا أنه نتيجة لما قامت به دول المقصد من إجراءات تهدف إلى تأمين وحماية حدودها من المهاجرين غير الشرعيين عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة، وبناء جدار حدودي مجهز برادارات وأجهزة رؤية ليلية، وإنشاء وكالة متخصصة (فيرونتكس) التي تعني بدراسة الحدود والسواحل وعمليات صوفيا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (السطي، 2019: 182) مما اختار أغلب المهاجرين البقاء في ليبيا التي تعاني من عدم السيطرة على الحدود وانعدام مراقبتها، وقلة الإمكانات، وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني لذلك تعد ليبيا أكثر الدول تضرراً بتدفق المهاجرين غير الشرعيين، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في ليبيا بلغ (700) ألف نسمة بنسبة تصل إلى (30%) من إجمالي عدد السكان (المنظمة الدولية للهجرة، 2023)، وقد أدى هذا التزايد في أعداد المهاجرين إلى بروز العديد من الآثار والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الليبي. بناء على ذلك تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤل التالي:

ما الانعكاسات والآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي؟.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.
2. معرفة الانعكاسات والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من إخلال في المنظومة الأمنية.
3. معرفة أهم المشاكل والتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة على استقرار وأمن المجتمع الليبي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من حيوية الموضوع الذي يرصد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويحلل انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤثر سلباً في وضع المجتمع الليبي وتهدد أمنه واستقراره.

وأيضاً لقلة الدراسات التي ركزت على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي والمشكلات التي يحدثها المهاجرون والتي تؤثر في النسيج الاجتماعي والأمن المجتمعي.

كما تأتي أهمية الدراسة الحالية من محاولة الباحثة في تقديم البيانات والمعلومات لأصحاب القرار السياسي عن أهم الانعكاسات والآثار التي تحدثها الهجرة غير الشرعية على المجتمع للتعامل معها والتصدي لها.

مصطلحات الدراسة:

1. **الهجرة:** عرفت بأنها "انتقال أفراد أو جماعات من مواطنهم الأصلي إلى مواطن آخر، تجعل منه مكانا جديداً للإقامة الدائمة (غيث، 2006، 105).
2. **الهجرة غير الشرعية:** عرفت "بأنها تسلل الأفراد أو الجماعات عبر الحدود السياسية لدول أخرى والإقامة بها دون وثائق قانونيه تعبر فيها إلى الدول المقصد للموافقة على الإقامة فيها العمل أو غير ذلك (الأصفر، 2010، 16) وعرفت أيضا بأنها "انتقال الأفراد أو الجماعات من دوله إلى أخرى دون حيازتهم على وثائق ثبوتيه، فهو الانتقال مخالف للتشريعات واللوائح المنظمة للإجراءات الخروج والدخول من دول الأصل إلى دول المقصد (الورفلي، 2016، 49) ويعرف هذا النوع من الهجرة باسم الهجرة غير القانونية أو الهجرة غير الشرعية (بركان، 2012، 17)
3. **الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية:**

يقصد بها في الدراسة الحالية ما يترتب عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تتركه من أثار سلبية على المجتمع الليبي وتهدد استقراره الاجتماعي والاقتصادي، وتتمثل **الانعكاسات والآثار الاجتماعية في الآتي:**

أ. انتشار الجرائم بأنواعها السرقة – الخطف – القتل – البغاء– السحر الشعوذة.

ب. تنامي الجماعات الإرهابية، والأفكار المتطرفة.

ج. انتشار المخدرات.

د. ظاهره التسول

هـ. الإخلال بالتوازن الديموغرافي والسكاني

و. انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

والانعكاسات الاقتصادية تتمثل في الآتي:

أ. تكاليف ارتفاع مكافحه الهجرة.

ب. التهريب بجميع أنواعه أنواع السلع – والوقود – والمواشي.

ج. عمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي.

منهجيه الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على التحليل الكيفي للبيانات المتاحة

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على معرفه الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية

الدراسات السابقة:

1. دراسة الزنتاني (2004)، هجرة الأفارقة الوافدة لجنوب ليبيا، هدفت إلى معرفة مدى تأثير المهاجرين اجتماعياً وثقافياً في جنوب ليبيا في منطقة أوباري، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي باستخدام أسلوب العينة العمدية بلغت 150 مفردة من المهاجرين الأفارقة من جنسيات مختلفة، توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- وجود آثار وانعكاسات ناجمة عن الهجرة إلى جنوب ليبيا متمثلة في ارتفاع معدلات الجريمة في منطقة الدراسة عما كانت عليه في السابق، كما بينت الدراسة الأسباب التي دفعت المهاجرين الأفارقة إلى القدوم إلى ليبيا، منها صعوبة الحياة في بلدانهم الأصلية، وتفشى الفقر والحروب الأهلية فيها.

2. دراسة إبراهيم (2013) بعنوان آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوربا على بلدان العبور حيث هدفت إلى معرفة آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور دولة ليبيا نموذجاً دراسة وصفية تحليليه، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أن هناك انتشاراً واضحاً للعصابات وتهريب البشر، والتجارة بالأعضاء البشرية وسرقة خطوط الكهرباء، وانتشار الأمراض المعدية، وخلق سوق سوداء كما بنيت الدراسة أن الجهود التي تبذل للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها في المجتمع الليبي غير كافية.

3. دراسة المصراتي (2014) بعنوان الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بنغازي هدفت إلى معرفة أهم خصائص المهاجرين، ومعرفة العوامل التي دفعتهم إلى هجر مواطنهم، وتلك العوامل التي جعلتهم يقصدون ليبيا دون غيرها، واستخدم الباحث أداة المقابلة باستخدام المنهج (المسح الشامل)، حيث بلغ عدد المبحوثين (55) مهاجراً، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أن الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا بسبب تدني أوضاع المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية من بلدانهم الأصل.
- توفر الهجرة إلى ليبيا لهم فرص العمل مثل الرعي، وأعمال البناء.

4. دراسة Attir & etal (2014) بعنوان الهجرة غير الشرعية كتهديد الأمن الليبي، هدفت إلى معرفة واقع التهديد الأمني الذي يواجه المجتمع الليبي نتيجة الهجرة غير الشرعية، حيث بينت الدراسة أن جغرافية ليبيا تجعلها فريدة نتيجة اتساع مساحتها وقلة عدد السكان، وارتفاع نسبة الصحراء فيها وارتباطها واتصالها مع كثير من الدول الأفريقية عبر شريطها الحدودي، وكان ذلك سبباً رئيساً الهجرة والتهريب، وكذلك نتيجة لتمتع ليبيا بالموارد الطبيعية أصبحت دولة مستقبله للهجرة.

5. دراسة عبدالحميد (2015) بعنوان الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي، هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الهجرة الوافدة إلى ليبيا، وأهم خصائصهم كما هدفت إلى معرفة الآثار الاجتماعية والثقافية

المصاحبة للمهاجرين على المجتمع الليبي، واعتمدت الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي بأستخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة في مدينة طبرق، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها، انتشار السلوك الإجرامي نتيجة سوء الأوضاع السكانية للمهاجرين أيضاً ارتفاع نسب العنوسة بسبب الزواج من الوافدات كذلك زواج اللبيبات بالوافدين، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة البغاء.

6. دراسة الكوت (2017) بعنوان الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، هدفت الدراسة إلى معرفة حجم هذه الظاهرة وتطورها وأبعادها على المجتمع الليبي في ظل ما يشهده المجتمع من تدنٍ في الأوضاع السياسية والأمنية ومن الفوضى والانفلات الأمني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أن هناك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأن هذه الظاهرة غير خاضعة إلى ضبط من جانب السلطات الليبية أو من دول المصدر أو دول المقصد مما أوجد خللاً أمنياً في السياسة الداخلية في المجتمع الليبي.

7. دراسة السطي (2019) بعنوان الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر، هدفت إلى معرفة الآثار السلبية للمهاجرين غير الشرعيين على المجتمع الليبي في مناطق الجنوب، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أن ليبيا تأثرت من الهجرة غير الشرعية كثيراً، كونها دولة عبور ونتيجة لعدم اهتمام دول المصدر بمعالجة أسباب الهجرة وعدم اهتمام دول المقصد بكبح

المهاجرين من الوصول إليها عن طريق المراقبة القوية وتتبع المهاجرين لتكون دول العبور هي المتأثر الأكبر فمن حيث التأثيرات الاقتصادية والتكاليف الباهظة التي تدفعها الدولة على المهاجرين لإوائهم وتوفير الخدمات الإنسانية لهم وحصرهم وملاحقتهم، أما عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية فهي انتشار الجريمة والتغير في النسيج الاجتماعي.

8. دراسة أبو زيد، (2019)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011 – 2017) هدفت الدراسة إلى معرفة آثار الهجرة غير الشرعية في الأمن الاجتماعي والاقتصادي عن الفترة ما بين العامين (2011 و 2017) ومعرفة أهم التحديات التي واجهها الأمن القومي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت الدارسة إلى نتائج عدة منها:

- أكدت الدراسة صحة الفرضية التي مفادها أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية والآثار السلبية على الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين.
- وأن الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل مباشر في واقع المجتمع الليبي وبنيته حيث كان لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ونفسية، إلى جانب انتشار الأمراض وظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى انتشار الجرائم والمخدرات والإرهاب والاتجار بالبشر مما شكل ذلك فوضى أمنيه داخل ليبيا وتهديداً مباشراً للأمن القومي.

9. دراسة كمال (2020) بعنوان الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة السورية على المجتمع المصري (دراسة سوسيوانثربولوجية) هدفت إلى معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة السورية وانعكاسها على المجتمع المصري وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، كما اعتمدت من جمع بياناتها على أداة المقابلة الشخصية واستمارة الاستبانة على عينة قوامها (200) مفردة باستخدام أسلوب العينة العمدية عن طريق الصدفة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

- أن هناك أثاراً للهجرة السورية على المجتمع المصري من حيث.

أ. تأثيرها في البناء الأسرى حيث سببت هذه الظاهرة في اتساع العنوسة في المجتمع المصري بسبب الزواج من السوريات واتساع حالات الطلاق.

ب. تسببت الظاهرة في ارتفاع في أسعار الإيجارات.

- أثرت الثقافة السورية في العادات والتقاليد في الثقافة المصرية ، من خلال تأثر بعض المصريين بالطقوس السورية مثل مراسم حفل الزواج والتغير في ثقافة الاستهلاك.

10. دراسة جمال الدين (2021) بعنوان الهجرة الدولية وآثارها على العراق، هدفت الدراسة إلى معرفة مؤشرات واقع الهجرة في العراق، ومعرفة أسبابها بغية تفادى آثارها السلبية على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي|، و توصلت إلى عدة استنتاجات منها:

أ. وجود ضعف في جهود معالجة ظاهرة الهجرة التي كانت سبباً في انتشار ظاهرة الإرهاب.

ب. أدى الإرهاب إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

ج. انتشار الجريمة والمخدرات.

11. دراسة بو راضى، وبوعليت، (2021)، آثار الهجرة غير شرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، هدفت إلى معرفة انعكاسات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الجزائري وتحليل الأسباب الحقيقية وراء تزايد الهجرة غير الشرعية من أفريقيا نحو الجزائر، وأبرز أهم التداعيات التي تخلفها الهجرة غير الشرعية من دول أفريقيا نحو الجزائر على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها:

- ارتفاع التكاليف التي تدفعها الدولة على المهاجرين لتوفير الخدمات الصحية والإقامة.
- ارتفاع معدلات الجريمة، انتشار المخدرات، والإرهاب، وظاهرة السحر والشعوذة– وظاهرة البغاء.

12. ابن عربية (2022)، بعنوان واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطني، وقد هدفت إلى معرفة واقع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، ومعرفة أثارها وتداعياته على الأمن الوطني، ومعرفة أبرز

التحديات التي تفرضها على الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها:

أ. أن الهجرة غير الشرعية تعد ظاهرة ذات أبعاد متعددة الأوجه (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية) فإن تداعياتها هي الأخرى ذات طبيعة مركبة ومتشابكة وهو ما يسهم إلى حد كبير في خلق بيئة أمنية غير مواتية.

ب. أن الجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي المتاخم لدول الساحل والصحراء بذلك تعد دولة عبور للمهاجرين غير الشرعيين.

ج. انتشار واسع لمختلف الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية في الجزائر على غرار جرائم تهريب البشر والمخدرات والسحر والشعوذة وظاهرة البغاء والتسول التي كان لها آثار وانعكاسات على الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية تبين أن أغلب هذه الدراسات تناولت ظاهره الهجرة غير الشرعية، كما تناولت أهم الآثار والانعكاسات هذه الظاهرة الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والدراسة الحالية تتفق مع هذه الدراسات في تناولها لموضوع الهجرة غير الشرعية وأثارها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، كما اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات

في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات.

وتعد الدراسات السابقة أحد الأبعاد المهمة التي أَثْرَتْ الدراسة الحالية في تأصيل إطارها النظري، وفي بلوره إشكالية الدراسة وتحديد أهدافها والوقوف على الجوانب المتعلقة بالآثار وانعكاسات ظاهرة الهجرة على المجتمع، كما ساعدت الباحثة في تفسير النتائج وتحليلها في ضوء هذه الدراسات.

الإطار النظري

واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي شهدها وتأثرت بها أغلب دول العالم، وليبيا ليست بمعزل عن هذه الدول، وقد كان مطلع العام (2011) بداية تزايد هذه الظاهرة في المجتمع الليبي بخاصة بعد أحداث (17) فبراير، حيث شهدت البلاد حالة من الانفلات الأمني الأمر الذي انعكس على مجريات الهجرة غير الشرعية من خلال عدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها على الوضع الأمني، ونتيجة لذلك ظهرت العديد من الظواهر المصاحبة للهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.

وللبحث في واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا سنناقش هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور إذ يتناول المحور الأول حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، والثاني يناقش الأسباب التي أدت إلى تضخم هذه الظاهرة، أما الثالث فسيتناول الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القضايا التي شكلت حالة من القلق لدى العديد من المجتمعات، نتيجة لانعكاساتها وآثارها وتداعياتها على المجتمعات، وليبيا بحكم موقعها الجغرافي تعد منطقة جذب للمهاجرين غير الشرعيين، فهي تقع على ساحل البحر المتوسط بطول يبلغ حوالي (1900) كم، وتمتلك حدوداً برية تقدر بنحو (4300) كم مع (6) دول: وهي مصر والسودان والنيجر وتشاد وتونس والجزائر، حيث يبلغ طول حدودها الشرقية مع مصر والسودان بنحو (1430) كم، ويبلغ طول حدودها مع تشاد والنيجر (1350) كم جنوباً، في حين يبلغ طول حدودها الغربية مع تونس والجزائر بحوالي (1295) كم لهذا أصبحت ليبيا مقصداً ومنطقة عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، حيث أشارت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا يتعدى (700) ألف مهاجر قدموا من أكثر من (44) دولة ومعظمهم طلقاء خارج مقار الاحتجاز، كما كشفت المنظمة في التقرير الصادر من الفترة ما بين يناير إلى فبراير (2023) أن أكثر من (53%) منهم موجودون في غرب ليبيا ففي مدينة طرابلس يوجد بها أثنا عشر ألف ومئتان وستون مهاجر، وفي مدينة مصراتة يوجد 71 ألفاً و718 مهاجراً، أما مدينة الزاوية يوجد بها 44 ألف و770 مهاجر، وفى زواره يوجد 31واحد وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسة عشر مهاجر، أما في شرق البلاد بلغت نسبة المهاجرين غير الشرعيين (34%) يوجد منهم في بنغازي ثلاثة وثمانون ألفاً وثمانمائة وسبعة وسبعون مهاجراً، وفى إجدابيا ثمانية وخمسون ألفاً وثمانمائة وستون مهاجر، وبلغت نسبتهم في الجنوب (13%) يوجد منهم

في منطقة الجفارة بعدد يقدر أربعة وثلاثون ألفاً وأربعمائة وثمانون مهاجراً، وفي المرقب أربعون ألفاً ومئة وثلاثة وأربعون مهاجر، كما يتوزع بقية المهاجرين على أكثر من 100 بلدية في ليبيا، كما أضافت المنظمة في تقريرها أن إعداد المهاجرين في ليبيا مستمر بالزيادة مقارنة بما كان عليه في ديسمبر 2022 (المنظمة الدولية للهجرة للمدة 2023).

أسباب تضخم حجم الظاهرة في ليبيا:

1. أن ليبيا بحكم موقعها الاستراتيجي المتاخم لدول الساحل والصحراء جعلها تشكل بذلك دولة استقبال وعبور للمهاجرين غير الشرعيين.
2. الانفلات الأمني الأمر الذي انعكس على مجريات الهجرة غير الشرعية من خلال عدم قدرة السلطات في ليبيا على فرض سيطرتها على الوضع الأمني، بالإضافة إلى نقص في الإمكانات التي تحد من نجاح جهود المكافحة.
3. النزاعات والحروب والاضطرابات السياسية التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية والسياسية منذ 2011 هذه الفوضى جعلت من ليبيا بيئة خصبة للجماعات المسلحة وشبكات التهريب.
4. عدم مراقبة الحدود وعدم القدرة على التحكم والسيطرة عليها حيث أكدت دراسة المصراتي (2014) أن نسبة 47% من المهاجرين دخلوا للأراضي الليبية نتيجة للتسيب وفساد الذمم للسلطات الرسمية على الحدود، والتساهل في تطبيق القانون، في حين أكد 18% أن نفوذ عصابات الهجرة والمهربين هي من

ساعدهم في الدخول، في حين أكد 71% من المهاجرين أن أقاربهم وأصدقاءهم ساعدوهم وسهلوا لهم الاتصال مع تجار الهجرة غير الشرعية، وأتموا معهم صفقة الدخول إلى ليبيا وأكد 16% منهم أن رجال الأمن ساعدوهم بالتنسيق بينهم وبين المهربين، كما أكد آخرون ونسبتهم 20%، أن التنسيق مع المهربين للهجرة تم من بلادهم (المصراتي، 2017).

5. الإجراءات المشددة التي أقامتها دول المقصد لحماية حدودها وتأمينها من المهاجرين غير الشرعيين عبر إقامة المراكز الالكترونية للمراقبة وبناء جدار حدودى مجهز برادارات وأجهزة رؤية ليلية، وإنشاء وكالة متخصصة (فرونتكس) التي تعنى بحراسة الحدود والسواحل، وعمليات صوفيا لدول أعضاء الاتحاد الاوروبي (السطي، 2019، 182) مما اضطر اغلب المهاجرين البقاء في ليبيا.

6. غياب مظاهر القانون وغياب هيبة الدولة كلها مشاهد عززت دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا.

الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على ليبيا:

كان للهجرة غير الشرعية تداعيات اجتماعية واقتصادية على المجتمع الليبي حيث إن أي سلوك غير منظم يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار لدى أي دولة، لذلك عانى المجتمع الليبي من تدفق المهاجرين إليهِ بْسبب الاضطرابات السياسية التي أدت إلى حالة من الفوضى الأمنية وفيما يلي عرض هذه الانعكاسات.

أولاً: الانعكاسات الاجتماعية:

1. الإخلال بالتوازن الديمغرافي والسكاني يعد أخطر المشكلات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأجناس من المهاجرين حيث يتواجد حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 44 جنسية في ليبيا وهو ما قد يؤثر في الأمن الاجتماعي والثقافي للسكان المحليين جراء أقليات بشرية دخيلة ذات هويات متعارضة ثقافياً مع عادات وتقاليد السكان الأصليين، فالعادات التي جاء بها المهاجرون أوجدت قيما جديدة وثقافات غريبة عدها المجتمع الليبي مخالفة لقيمه وعاداته مثل ظاهرة التسول، والسحر، والشعوذة، والدعارة، وتجارة البشر، والمخدرات.

2. أن ما يقارب عن 90% من المهاجرين هم من الذكور حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 – 45 سنة حيث تؤدى زيادة بنسب الذكور في بلد المهجر إلى العديد من المشكلات السلوكية مثل العنف والانحراف والسلوك الإجرامي.

3. بما أن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن حركة إنسانية متعثرة ومؤلمة فإنها تحمل في طياتها كثيراً من الآلام والأحزان وهذا النمط من الهجرة غالباً ما يتحالف المهاجرفيه مع العصابات الإجرامية حيث يشكل المهاجرون حلقة مهمة في استراتجيات التنظيمات الإجرامية مما يجعلها مصدراً للتهديد داخل الدولة حيث نجد جرائم السرقة والمخدرات والتزوير والتهريب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمهاجرين غير الشرعيين.

4. تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى بروز ظاهرة الزواج من الأجانب نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوداً آمن داخل الدولة، فيتزوج من نساء البلد وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب، وبعد ذلك يتم الطلاق أو الاختفاء، وبذلك تظهر مشاكل الزواج من الأجانب مثل المشاكل الخاصة بنسب الأطفال والإعالة والجنسية وما إلى ذلك.

5. تؤدى الهجرة غير الشرعية إلى تفشي ظواهر عدة تؤثر في النمط الحضاري للمدن الليبية مثل ظاهرة التسول التي باتت الطرق والأسواق ومداخل المساجد مسرحاً لها، وانتشار ظاهرة السحر والشعوذة، فهذه الظواهر زاد انتشارها بعد ازدياد أعداد المهاجرين بخاصة من الدول الأفريقية.

6. انتشار الجريمة المنظمة في المجتمع خصوصاً تجار المخدرات مع ترويجها في أواسط الشباب بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بتجارة البشر وهي جريمة تعد من أخطر الجرائم المنظمة وتمثل ثالث مصدر ربح بالنسبة للجريمة المنظمة بعد الاتجار بالمخدرات والسلاح وفيها يستغل المهاجرون ويقومون ببيعهم وبيع أعضائهم (غيتاوي، 2021، 161).

7. ظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية ،وكما هو معروف أن المجتمع الليبي مجتمع محافظ توجد لديه عادات وتقاليد خاصة بوصفه مجتمعاً مسلما فدخول المهاجرين الذين لديهم عادات وتقاليد مختلفة وديانات ومعتقدات لها تأثيرات سلبية في المجتمع، وما ظاهرة التنصير التي

طفحت على السطح في الفترة الماضية إلا مثالا للآثار السلبية للهجرة على المجتمع.

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية:

1. التكاليف التي تدفعها الدولة من أجل رعاية المهاجرين وتوفير الخدمات الصحية والإقامة إذا ما تم حجزهم في مراكز مخصصة.
2. تزايد نسبة البطالة حيث تعد البطالة أهم أثر اقتصادي للهجرة غير الشرعية؛ بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين الأمر الذي نتج عنه توافر للأيدي العاملة الرخيصة الأمر الذي يؤثر في نسب التوظيف للأفراد الأصليين.
3. التأثير في قانون السوق وذلك بخلق عدم توازن بين العرض والطلب بسبب تدفق العمالة المتسللة للبلاد.
4. أمام ازدياد عدد المهاجرين غير الشرعيين نجد أن ليبيا تتحمل أعباء وتكاليف اقتصادية كتبعات لذلك بخاصة أن الأعمال المرتبطة بالتهريب لمختلف أنواع السلع والوقود والمواشي تؤثر لا محالاً في الاقتصاد الوطني، بخاصة فيما يتعلق بانخفاض العمالة الوطنية وتدهور القدرة الشرائية، كذلك التعود على مظاهر الربح السريع والثراء غير المشروع (عربية، 2022، 74).
5. تقوم عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بعمليات غسل الأموال، ويقصد بغسيل الأموال "عملية تحويل الأموال المحصلة عليها من أنشطة إجرامية كالاتجار بالمخدرات أو البشر، بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي

لتجنب المسؤولية القانونية" (غسيل الأموال المفهوم والمدى hre:/www.aa pilia–edu.ps) كما يقومون بالتهرب من الدفع الضريبي مما يؤثر ذلك في الاقتصاد الوطني.

6. نظراً للنقص في الأيدي العاملة الوطنية بخاصة في أعمال الفلاحة والبناء والبيع في المحلات التجارية، لذلك فإن أغلب المهاجرين يستقرون في تلك المهن لفترة يجمعون فيها الأموال ومن ثم تحويلها إلى العملة الصعبة للمغادرة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في السوق السوداء الأمر يؤدى بالأضرار على الاقتصاد الوطني من خلال تحويل العملة الصعبة (الدولار).

7. تعاني ليبيا من التدهور في قطاعات البنية التحتية كافة من الكهرباء والطرق والمواصلات والشوارع العامة وكذلك المياه والصرف الصحي، وذلك يشكل المهاجرون عبئاً على البنية التحتية للبلاد.

8. تفشى ظاهرة الرشوة والتي يعتمد المهاجرون من خلالها على الحصول على الوثائق الضرورية للبقاء في البلاد.

9. أن خزينة الدولة تخسر كثيراً من مستحقات المهاجرين سواء أكانت رسوم جمركية أو رسوم دخول تقدر بملايين الدولارات لتذهب في جيوب عصابات التهريب التي استغلت الحدود لحسابها الخاص.

الاستنتاجات:

انطلاقاً من الهدف العام لهذه الدراسة وهو معرفة الانعكاسات والاجتماعية والاقتصادية غير الشرعية على المجتمع الليبي، توصلت الدراسة إلى استنتاجات مهمة وهى حصيلة ما تم عرضه وتحليله من خلال أدبيات الدراسة ونتائج الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية التي أجريت في مجال انعكاسات وتداعيات الهجرة غير الشريعة على البلد المهاجر إليها

جاءت الاستنتاجات على النحو التالي:

- تشير المعطيات المتاحة إلى أن الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل مباشر في واقع المجتمع الليبي اجتماعياً واقتصادياً، إذ إن تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا وصل ما يقارب (700) ألف مهاجر حسب آخر إحصائية للمنظمة الدولية للهجرة كان لها انعكاسات وتداعيات سلبية على المجتمع الليبي، حيث أصبحت ليبيا بحكم موقعها الاستراتيجي، وبسبب الانفلات الأمني والفوضى، والانقسامات الداخلية والصراعات ممراً ومنطقة عبور واستقطاب لكثير من المهاجرين الأمر الذي أدى إلى تنامي مجموعة من الظواهر السلبية فعلى المستوى الاجتماعي أدت الهجرة غير الشرعية إلى:

  - انتشار الجرائم بأنواعها السرقة، الخطف، القتل، وزيادة معدلاتها، بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة خاصة تجارة البشر وتجارة المخدرات.

- الإخلال بالتوازن الديمغرافي والسكاني حيث يوجد في ليبيا أكثر من 44 جنسية من المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يعد تهديداً للتركيبة الديمغرافية، وضرباً للنسيج الاجتماعي.
- تنامي الجماعات الإرهابية والأفكار الضالة.
- انتشار ظاهرة التسول وممارسة الرذيلة وظاهرة السحر والشعوذة

وعلى المستوى الاقتصادي أدت الهجرة غير الشرعية إلى:

- ارتفاع معدلات البطالة بسبب توافر اليد العاملة الرخيصة.
- التأثير في قانون السوق بخلق عدم توازن بين العرض والطلب بسبب تدفق العمالة المتسللة للدولة.
- التهريب لأنواع السلع والوقود والمواشي.
- عمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي.
- تدهور القدرة الشرائية للمواطن.
- تدني قيمة العملة الوطنية.
- الأضرار بالاقتصاد الوطني من خلال تحويل العملة الصعبة.
- ارتفاع تكاليف مكافحة الهجرة.
- كما تبين من خلال الدراسة التحليلية أن مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقها يتطلب اتباع مجموعة من الإجراءات لرقابة الحدود وغلقها، وهو الأمر

الذي يشكل تحدياً بالنسبة لليبيا لأن ذلك يكلفها الكثير بالنظر إلى مساحة البلاد وطول الحدود فمن الصعب ضمان مراقبتها بالكامل بخاصة في ظل غياب الإمكانات التقنية والبشرية، الأمر الذي يؤدي إلى العجز في الحد من هذه الظاهرة وتداعياتها وانعكاساتها على المجتمع.

التوصيات :

- يوصى بوضع استراتجيات وآليات لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية متجددة ومتطورة تتلاءم مع حجم وطبيعية الظاهرة وانعكاساتها وتأثيرها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- يوصي بوضع إجراءات رادعة لمحاربة شبكات التهريب والمنظمات الإجرامية التي تدعم الهجرة غير الشرعية.
- يوصي باتخاذ إجراءات صارمة في مراقبة الحدود وتسخير الإمكانات المادية والبشرية كافة لهذا العرض.
- نقترح بإجراء دراسات ممثلة تتجاوز الحدود التي اقتصرت عليها هذه الدراسة نظراً لمحدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في المجتمع الليبي.

* * *

قائمة المراجع

1. إبراهيم، محمد عبيد (2013)، آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية.
2. أبو زيد، محمد أمحمد (2019)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011 – 2017) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
3. الأصفر، أحمد عبدالعزيز (2010)، مكافحة الهجرة غير مشروعة الانتشار والأشكال والأساليب، مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد1، السعودية.
4. بن عربية، رياض (2022)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطن، مجلة الحقوق والحريات المجلد10، العدد1.
5. بركان، فائدة (2012)، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، جامعة الحاج الخضر، الجزائر.
6. بوراضى، لزهر وبوعليت، محمد (2021)، آثار الهجرة الغير شرعية للأفارقة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، المجلة الجزائرية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد9، العدد 1.
7. بن عربية، رياض (2022)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطن، مجلة الحقوق والحريات المجلد10، العدد1.
8. تقدير منظمة الهجرة الدولية (lom) 2023.5.25.

9. جمال الدين، جبار على ومسلم، رأفت حاتم (2021)، الهجرة الدولية وآثارها على العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد 6 أيلول.

10. الزنتاني، محمد عبيد (2004)، هجرة الأفارقة الوافدة إلى الجنوب ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الفاتح، ليبيا.

11. السطي، الفتيوري صالح (2019)، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة – سرت 18 ديسمبر 2019.

12. عبدالحميد، حنان (2015)، الآثار الاجتماعية والثقافية المصاحبة للهجرة الوافدة إلى المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، وكلية الآداب، جامعة المنصورة.

13. غسيل الأموال المفهوم والمدى htt:/wwwgagilia.edu.ps.

14. غيث، محمد عاطف (2006)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

15. غيتاوي، عبدالقادر وبجماوي، الشريف (2021)، آثار الهجرة غير الشرعية وآليات المكافحة، مجلة الحقوق، المجلد 17، العدد1.

16. القصير، عبدالقادر (1992)، الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت.

17. كمال، ندى يسرى (2020)، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة السورية على المجتمع المصر (دراسة سوسيوانثربولوجي) رسالة ماجستير غير منشورة، وكلية الآداب، جامعة عين شمس.

18. الكوت، البشير (2017)، الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مجلة السياسات والاستراتيجيات، (2).

19. المصراتي، عبدالله أحمد (2014)، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بنغازي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 30 (59).

20. الورفلي، ونيسة (2016)، الهجرة غير الشرعية في دول غرب المتوسط ، دراسة التجمع الإقليمي 5+5 ، ط1 دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

21. Attir, m. o, Setal (2014) Illegal migration as Major Threat to Libyans Security.